

دولة الإمارات العربية المتحدة
جامعة الوصل

مجلة جامعة الوصل
للدراسات الإسلامية والعربية

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية

(صدر العدد الأول في 1410 هـ - 1990 م)

العدد الثامن والخمسون
البريد الإلكتروني: research@alwasl.ac.ae
الموقع الإلكتروني: www.alwasl.ac.ae







مَجَلَّةُ جامعة الوصل للدِّراساتِ الإِسلاميَّةِ والعربيَّة

مجلة علمية محكَّمة

نصف سنويَّة

تأسست سنة ١٩٩٠ م

العدد الثامن والخمسون

ربيع الآخر١٤٤١ هـ - ديسمبر ٢٠١٩ م

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩x

المجلة مفهرسة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

البريد الإلكتروني: info@alwasl.ac.ae, research@alwasl.ac.ae

المحتويـــــــــات

الجمل التي تحل محل المفرد في نصوص من الشعر العربي – دراسة وصفية استقرائية

Sentences that replace singular in some texts of Arabic poetry: an inductive descriptive study.

د. محمد إسماعيل عمايرة
جامعة زايد– دولة الإمارات العربية المتحدة
د. محمد عيسى الحوراني
جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا – دولة الإمارات العربية المتحدة

Dr. Muhammad Ismail Amayreh

Dr.Mohammad Issa Alhorani

https://doi.org/10.47798/awuj.2019.i58.04



ملخص البحث

توازن هذه الدراسة بين صورة درس الجمل التي لها محل من الإعراب التي اختلف النحاة فيها كما وردت في كتب التراث النحوي ، وصورة هذا الدرس كما وردت في عينة من الشعر العربي القديم، فكم تتوافق الصورة أو تختلف بين المادة النظرية التي قعدها النحاة العرب، والواقع الاستعمالي لهذه القواعد؟

- وهل اتسعت المسافة بين صور القواعد والواقع التطبيقي ؟
- كيف نرتب قواعد درس الجمل التي لها محل من الإعراب ترتيبا تنازليا الأهم فالمهم ؟
- وما القواعد التي يشيع استعمالها ؟ وما القواعد التي يندر استعمالها ؟

وهمّ هذه الدراسة أن تعيد تنظيم ما قاله النحاة في صورة وصفية تقوم على تفكيك قواعد هذا الباب.

وتناولت المادة الإحصائية على الجمل التي محل المفرد، وكانت المادة الإحصائية من نصوص الشعر العربي في عصور الاحتجاج (١٥٠ق.هـ - ١٥٠هـ) واشتملت على نحو ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف بيت شعري.

كلمات مفتاحية: الجمل، المعربة، الإحصاء.

Abstract

This study aime to balance between the sentences that come in a nominative, accusative or genitive position, as seen in old grammar books and as they are represented in ancient Arabic poetry. How much does this conform with or differ from the theory that was created by Arab grammarians and actual use of these grammatical rules.

- Is there a big difference these days between the original grammatical rules and the way they are used?
- How do you organize by importance these types of sentences?
- Which grammatical rules are commonly used often and which are used seldom?

The Purpose of this study is to reorganize what grammarians have only described in order to analyze and break down the grammar related to this subject.

The material here was limited to sentences that come in an accusative position, so the study isn't too broad. The material was made up of Arabic poetry texts (from 150 (Before Hijra) - 150 Hijri) and comprises of around 5000 poetry verses.

Keywords: Sentences, Expressions, Statistics.

المقدمة

جاء هذا البحث ليكمل ما بدأه بعض الباحثين، ألا وهو نخل القواعد النحوية والصرفية للوقوف على ماله قيمة تطبيقية في الاستعمال الوظيفي لهذه القواعد، وإعادة ترتيبها ترتيباً إحصائياً، أو حاسوبياً لمعرفة مدى ترددها في الاستعمال النصي، وتخليص الفكر النحوي مما داخله من مبالغات المنطق والفلسفة والتفكير النظري المجرد، فهو بحاجةٍ إلى العمل الدؤوب والزيادة في موضوعاته التي يجب العمل عليها.

وقد سارت هذه الدراسات على منهج واحد متقارب في كيفية التنفيذ، وهو المنهج الوصفي الاستقرائي تجاوزا بأن الاستقراء منهج. وقد رأيت أن أختار للتطبيق عليه بابا مهما من أبواب النحو، ألا وهو باب الجمل المختلف في محلها. ومن دوافع اختيار هذا الموضوع أني لم أجد من طبق هذا المنهج بصورته الواسعة على هذا الدرس، غير أنه تجدر الإشارة إلى دراسات أخرى لم تسر على هذا المنهج لباحثين تناولوا درس الجمل التي لها محل من الإعراب، إلا أنها تبتعد عن أهداف هذه الدراسة في تناول هذا الموضوع وأذكر منها:

- إعراب النص دراسة في إعراب الجمل التي لها محل من الإعراب: د. حسني عبد الجليل يوسف، دار الآفاق العربية – القاهرة، وفيه تناول الباحث الجمل التي لها محل من الإعراب من ناحية التعريف.

- إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٢، ومما لوحظ أن هذه الدراسة القيمة لم تتجاوز التوصيف التراثي للجمل إلى الجانب الوظيفي الإحصائي، وقد استعين به كأحد مراجع البحث.

- الجمل العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل السامرائي، بغداد١٩٨٨، ويعالج الباحث في هذه الدراسة أقسام الجملة العربية بشقيها المعرب وغير المعرب. وهي دراسة تأصيلية مقتضبة.

فقد اختلف النحاة في أن بعض الجمل قد تحل محل المفرد، فدرست هذه الاختلافات من ناحية وصفية على الموضوعات الآتية: المبتدأ، الفاعل، نائب الفاعل، التوكيد، الاستثناء، البدل. فبعض النحاة ذهب إلى جواز وقوع المبتدأ جملة واستدلوا ببعض الشواهد، ومنهم من عارض ذلك، وصار يميل إلى التأويلات المتعددة التي تبرر رأيه بالنفي. فقد عرضت بعض الاختلافات بين النحاة، ثم وضعت القواعد العامة لتلك الدروس المستنبطة من كتبهم، للوصول إلى نتيجة مفادها هل نحن بحاجةٍ إلى أن نعلّم أبناءنا تلك القواعد؟ وهل هي موجودة في النصوص المستخدمة؟ وحتى نصل إلى إجابة لا بد من عمل إحصائي يفرز هذه القواعد من الأكثر شيوعا إلى الأقل شيوعا؟

فالمسائل المطروحة في درس الجمل التي لها محل من الإعراب كثيرة، ولعل من أدقها أن النحاة كانوا يقدمون التراكيب في نظرة كلية قبل أن يبدؤوا بتحليلها، ولذا فإن كثيراً من القواعد لم يأت على صورة قاعدية تنصب صباً صريحاً على القاعدة، وإنما يشار إليها في شكل مثال يترك للمتلقى تحديد القاعدة منه.

أما عن الجهد المبذول في الباب الأول من هذا البحث فيتمثل فيما يأتي:

أولاً: الوقوف على جهود علماء التراث النحوي المبذولة في توصيف قواعد الجمل السابق ذكرها، وهي موجودة تحت كل باب.

ثانياً: إن الخطوة الأهم في الجهد المبذول في هذا الباب هي إعادة صياغة ما قاله النحاة معتمدين فيه المثال في صورة قاعدة، إذ اللغة ظاهرة يجب أن

توصف كما وردت عن الفصحاء من متقدمي العربية، وهذا ما فعله النحويون الأوائل عندما وضعوا أسس هذه الصنعة ثم جاء المتأخرون من بعدهم متأثرين ببيئة المنطق والفلسفة حولهم، فأحالوا النحو في بعض مسائله لقرب . من التكلف والتعقيد بذكر العلل واللجوء إلى التأويل.

إن ترتيب القواعد ترتيباً تنازلياً يضعنا أمام صورةِ تَرَدُّدِها وشيوعها في اللغة وبذا فإن علينا الآتي:

أن نبدأ بالأكثر شيوعاً في التناول، حتى يكون المادة الأولى التي تقدم للمبتدئ من بين عشرات القواعد من كل باب. وأن نستبدل بتلك الأقيسة والتعليلات المليئة بالتنظير ما هو عملي، مما تعكسه نصوص الواقع الاستعمالي للغة، متى يكون متيسراً، وهذا فيه خطوات تساعد في تيسير الدرس النحوي. ونقف على الخط البياني لمواقع القواعد في استعمالها، لمعرفة ما إذا كانت الصورة في كتب النحاة من مادة تنظيرية، ينطبق على المادة التطبيقية في عينة من نصوص الاستعمال القديمة.

فقد أُحصي عدد مرات تردد كل قاعدة، وفي هذا ما يفيد في مجال تيسير النحو، وفيه ما يمكّن من معرفة القواعد التي لها كثرة في الاستخدام فالتي تليها، في سلم تنازلي يهذِّب قواعد هذا الباب وييسر أمر دراستها وتدريسها، وعلى هذا فإن هذه الدراسة تُعنى بالتأصيل والتنظير على النحو الذي شغل بال القدماء كما تعنى بالجانب التطبيقي العملي الذي يرجى أن يحقق نفعاً في معرفة مدى شيوع هذه القواعد في واقع الاستعمال اللغوي.

وقد سارت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي الذي من أهم خصائصه أن يُحَيد الباحث، فيترك الفرصة لكي تتحدث الأرقام عن الحقائق، وقد ثبتت أهمية هذا المنهج وتعززت في البحث اللغوي في الدراسات اللغوية

المعاصرة. أما البرنامج الحاسوبي الذي سارت عليه الدراسة فهو «إكسل» (Excel)، والجداول التي عمل الإحصاء عليها لم ترفق في هذا البحث لمحدودية عدد صفحاته.

وقد طُبق الإحصاء على عينة شعرية حصرت في عصر الاحتجاج (١٥٠ ق.هـ- ١٥٠هـ)، حوت ثلاثة آلاف بيت شعري لأكثر من خمسة وعشرين شاعراً، وأحسب أنها عينة كافية يمكن من خلالها معرفة القواعد مرتبة من الأكثر شيوعاً إلى الأقل وفق ورودها في هذه العينة. ويمكن لباحث آخر أن يكمل الشوط بأن يطبق على عينة حديثة نثرية كانت أم شعرية.

وقد أفدنا من مجموعة من المصادر والمراجع، منها: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السراج، والجمل في النحو للزجاجي، واللمع في العربية لابن جني للسيوطي وغيرها.

التمهيد

اجتهد الباحثون وعلماء اللغة منذ زمن الفلاسفة اليونان، على إيجاد تعريف لمفهوم الجملة وتحديد المصطلح، على الرغم من اختلاف مناهجهم والخلفيات الثقافية التي ينطلقون منها، فقدموا عشرات التعريفات والمفاهيم، فعرفت الجملة على سبيل المثال من الجهة المنطقية، والنحوية، والنفسية، والفلسفية.

أما سيبويه فلم يعرّف (الجملة) ولا وردت في كتابه بوصفها مصطلحا مستقلا، ولكنها وردت لديه بمعناها اللغوي، وذلك بذكره مصطلح الكلام الذي يحمل معنى واسعاً، ودلالات مختلفة، كالحديث، أو النثر، أو اللغة.

وفي القرن الرابع، استطاع ابن جني أن يستنبط تعريفا محدداً للكلام بمعنى الجملة، فالكلام عنده هو الجمل المستقلة بنفسها التي تغني عن غيرها. فيقول: «أما

الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل»[١]، فالجملة عند سيبويه تنتهي بإمكان السكوت عليها أو إمكان انقطاع الكلام بعدها، فهو يقول: «ألا ترى أنك لو قلت: (فيها عبد الله) حَسُن السكوت، وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك:(هذا عبد الله»)[٢]، وهذا يعني أن (فيها عبد الله) و(هذا عبد الله) جملتان تامتان، لا نحتاج إلى شيء نُضيفه. بينما (هذا) وحده ليس جملة، و(كان عبد الله) ليست جملة لأن الكلام لم يستغن بهما.

ولعل أول من استخدم الجملة مصطلحا المبرد، قال: «إنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب»[٣]. وقد استَخدم مصطلح الجملة المفيدة تلميذه ابن السراج فقال: «والجمل المفيدة على ضربين، إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر»[٤].

الجملة الواقعة موقع المبتدأ أو ما في حكمه

الإسناد إلى المبتدأ بين الحقيقي واللفظي:

العلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة إسنادية، فالمبتدأ هو الذي أسند إليه الخبر، فالمبتدأ مسند إليه والخبر مسند. قال سيبويه في علاقة المبتدأ بالخبر «فهو مسند ومسند إليه»[٥].

والإسناد إلى المبتدأ من حيث المعنى هو الإسناد الحقيقي، بمعنى أن الخبر يقدم معلومة عما يدل عليه مدلول المبتدأ، لا عن لفظه الدال على ذلك المدلول،

١- ابن جني، الخصائص، دون ط، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى. ص١ / ١٧٠.
٢- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، ص٢ / ٨٨.
٣- المبرد، المقتضب، (دون ط)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، ص١ / ٨.
٤- ابن السراج، ١٩٨٥الأصول في النحو، ص ١ / ٧٠.
٥- سيبويه، الكتاب، ص٢ / ٢٦.

ففي قولك «زيد فاضل، فإنما أخبرت بالفضل عن مدلول زيد لا عن لفظه»[١]، وليست مسألة الإسناد إلى اللفظ الدال دون مدلوله، أو إلى المدلول دون لفظه الدال مجرد فذلكة نحوية إذ الفرق كبير بين الإسنادين: إذ لو قيل:(زيد معربٌ)، و(قام فعل ماض)، و(في حرف جر)لكانت الكلمات: «زيد»، و«قام»، و«في» كل واحدة منها مبتدأ في اللفظ، وليس المقصود في المثال الأول (زيد: مُعْرب) سوى (زيد) من حيث هو لفظ وليس من حيث هو (رجل). وخبره: الكلمات: معرب، وفعل، وحرف. فالخبر هنا ليس إخباراً عن معنى المبتدأ، وإنما عن لفظه [٢]. فالإسناد هنا إلى اللفظ، وهو إسناد إلى المفرد.

ويدخل في باب الإسناد اللفظي ما ليس بمفرد، كما جاء في الحديث الشريف: «لا حول ولا قوة إلا بالله، كنز من كنوز الجنة»[٣]. فالجملة التي هي في موقع كلمة مفردة، وهي: «لا حول ولا قوة إلا بالله» هي المبتدأ، وكلمة (كنز) هي الخبر[٤]. ويقع الإسناد إلى الجملة في باب الإسناد اللفظي. والإسناد اللفظي مذهب بعض النحاة، قال الشاطبي: «وهذا المَنْزِعُ. ذهب إليه القَرافي (ت٦٨٤هـ) واستحسنه ابن هانئ (ت ٧٣٣هـ) من شيوخنا، وهم في ذلك مخالفون جميع النحويين، فليس الإسناد عندهم (أي عند النحويين) إلا على وجه واحد، وهو الإسناد الحقيقي»[٥].

والإسناد إلى لفظ المبتدأ في نحو: (زيد معرب)، و(قام: فعل ماض)، و(في: حرف جرّ) أي أن الخبر حديث عن لفظ (زيد)، ولفظ (قام) ولفظ (في) جاء تلبية لمتطلبات اللغة العلمية كعلم الإعراب، حين يراد الحديث عن الكلمة في

١- الشاطبي، المقاصد الشافية، (ط١)، وضع حواشيه غريد الشيخ، بيروت، دار الكتب العلمية، ص١ / ٤٨.
٢- المصدر نفسه، ص١ / ٤٨.
٣- الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (ط٤)، بيروت، المكتب الإسلامي، ص٤٩.
٤- الشاطبي، المقاصد الشافية، ص١ / ٤٩.
٥- المصدر نفسه، ص١ / ٤٩.

ذاتها لا عن مدلولها وما ترمز إليه.

ولعل الصواب يخالف ما ذهب إليه القرافي وابن هانئ؛ لأن الإخبار عن (زيد) في قولنا: زيد كريم، هو إخبار عن ذات زيد، وأما قولنا: (زيد: معرب) و(بَعَلْبَك: مبنية أي ليست مُعْربة) فليس المقصود هنا تقديم خبر عن (زيد) أو عن (بعلبك) وإنما المقصود: لفظة (زيد) ولفظة (بعلبك)، وعلى هذا فإن «لا حول ولا قوة إلا بالله» في الحديث السابق هو: التلفظ بذلك. ومنه قول الشاعر:

(كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ) مما يزرع الودَّ في فؤادِ الكريمِ[1]

فالجملتان (كيف أصبحت كيف أمسيت) هما معا مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. والمقصود هنا الإسناد اللفظي لا الحقيقي. ولا شك أن هذا الرأي يقوم على تصور مبتدأ محذوف أمام الجملة تقديره كلمة (قول) وكأنما أصل التركيب قبل الحذف (قَول: كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الودّ في فؤاد الكريم) ولكن حذف المبتدأ ترتب عليه أن تعد الجملة الممكنة في ذاتها هي المبتدأ.

ويرى بعض النحاة أن المبتدأ يأتي جملة، في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾. قال السمين الحلبي: «ويجوز أن يكون «سواء» خبرا مقدما. و«أأنذَرْتَهُمْ» بالتأويل المذكور مبتدأ مؤخر، تقديره: الإنذار وعدمه سواء»[2]. وعلى هذا يكون إعراب «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم» على النحو الآتي:

١ -ابن جني، الخصائص، ص١ / ١٢٩.

٢- الحلبي، الدر المصون، تحقيق أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ص١ / ١٠٥، وينظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، (ط٢)، دار الفكر، ص١ / ٤٥، ابن يعيش، شرح المفصل، (دون ط)، بيروت، عالم الكتب، ص١ / ٤٧، المبرد، ص٣ / ٢٨٨، الفراء، معاني القرآن، (دون ط)، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية، ص١ / ٤٠١.

سواء: خبر مقدم، جملة «أأنذرتهم أم لم تنذرهم»: تؤول بـ (إنذارك وعدمه): مبتدأ. وهذا الإعراب يتفق وما نحن بصدده من جواز مجيء المبتدأ جملة. وعيب هذا الإعراب أنه يقوم على التأويل، وهو يَعُدّ المبتدأ الذي يأتي في العادة مفردا، يَعُدّه جملة.

وثمة إعراب ثان يتجنب أن يُعَدّ المبتدأ جملة ولكنه كالإعراب الأول يقوم على التأويل أيضا. وهو على النحو الآتي:

سواء: مبتدأ، وجملة «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» تؤول بـ (إنذارك وعدمه): خبر وعَيْبُ هذا الإعراب أن المبتدأ الذي يأتي في العادة معرفة يُعدّ هنا نكرة، من غير مسوّغ للابتداء بالنكرة. ولا شك أن هذا الإعراب مبعثه تجنب أن يأتي المبتدأ جملة، ولذا أجاز الابتداء بالنكرة.

والرأيان متعارضان. ويقدم أبو حيان والسمين رأيا ثالثا وهو كذلك يقوم على التأويل، وهو:

سواء: خبر لـ: إنّ، من قوله تعالى: «إن الذين كفروا» واسمها: «الذين».

وجملة: «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» - أي إنذارك وعدمه - فاعل لاسم المصدر «سواء».

فكأنما تأويلها: يستوي إنذارهم وعدمه، وجملة: «لا يؤمنون» جملة استئنافية، وهذا الإعراب قائم على الرغبة في التخلص من عيب الإعرابين السابقين، وثمة رأي رابع هو أن تكون فيه: جملة: «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم» جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، وجملة: «لا يؤمنون» خبر لـ (إن)[1]. ولكن هذا الإعراب لا يَفرّ من عيبي الإعراب الأول والثاني، ولكنه لا يقدم حلا، فالجملة

١- الحلبي، الدر المصون، ص١ / ١٠٥.

المعترضة تحتاج في ذاتها إلى إعراب تفصيلي يوقع المرء في مغبات الإعرابات السابقة التي تقوم على التأويل.

ومن شواهد ذلك قول زهير بن أبي سلمى[١]:

سـواءٌ عـليه أيُّ حـين أتيـته أساعةَ نَحْسٍ تُتّقى أمْ بأسْعَدِ

إذ (إتيانك) مبتدأ، وسواء: خبر والتقدير: إتيانك إياه سواء عليك.

ثمة إعرابات أخرى متعددة لكلمة سواء في مثل هذا التركيب[٢].

فهذه الآراء جميعا تعتمد على التأويل، أو على حد تعبير السمين الحلبي على «قوة التأويل». وبقوة التأويل أصبح التفكير النحوي يُسرف أحيانا، حتى جَوّزوا الرأي «وجوّزوا العكس» على حد تعبير أبي حيان[٣].

والوجه الأول هو الذي يهمنا في مقام الحديث عن جواز إتيان المبتدأ جملة عند بعض النحاة. وأما الآراء الأخرى فهي تتجنب جواز مجيء المبتدأ جملة إلا في الجملة المحكية. ومبدأ الجملة المحكية (من غير حاجة للتأويل، يقترب بنا من ملمح من ملامح النحو الوصفي الذي يأخذ الشيء على ظاهره، من غير زيادة أو نقص، وتكون عندئذ مبتدأ، ولكن النحاة لا يتوقفون عند حدود هذا الملمح الوصفي، إذ تقودهم متطلبات نظرية العامل إلى البحث عن حركة من حركات الرفع يستلزمها المبتدأ في العادة، وهي هنا الضمة، فتخيلوا أن الجملة المحكية التي هي مبتدأ - في هذا الموقع - لا بدّ أن تكون علامة رفعها الضمة المقدرة، ولذا قالوا: منع من ظهورها اشتغال المحل بالحَرَكةِ المناسبة. والحركة المناسبة هذه وفق مقتضى القياس النحوي هي الضمة. فلا بدّ - والحال هذه - من أن تكون

١- زهير، شعر زهير بن أبي سلمى(ط٣)، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ص١٨٧.

٢- سيبويه، الكتاب، ص١ / ١٨٦، وانظر المبرد، المقتضب، ص١ / ١٨٣.

٣- الأندلسي، تفسير النهر الماد، ص١ / ٤٥.

الجملة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة المقدرة. وهذا هو الشأن في نظرية العامل التي ترتق الفتوق باستعمال الحذف، والتأويل، والتقدير.

ومما عولج تحت باب المبتدأ حين يأتي جملة نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، إذ قيل إن جملة (تسمع) في محل رفع مبتدأ، وخبره: كلمة «خير»، وتقديره: سماعك بالمعيدي خير من أن تراه[1]. وهو مثل يضرب لمن سُمْعَتُه أحسن من لقائه[2]. ولعل الخبر المرفوع (خير) هو الذي حمل النحاة على تقدير مبتدأ، ولما لم يكن المبتدأ اسما صريحا اضطروا إلى تقدير الفعل (تسمع) ليكون المقدر منه (سماعك) هو الخبر.

وقد حاول بعض النحاة أن يفر من اعتبار جملة (تَسْمَع: مبتدأ) فقدر (أن) محذوفة قبل (تسمع) كما لو كان المثل: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. أي أن الفعل (تسمع رُفِع بعد أن حُذفت (أن) المصدريّة[3]. فالمبتدأ على الأصل من هذا التركيب هو المصدر المؤول من (أنْ) المحذوفة والفعل، كما لو كان التركيب: سماعك بالمعيدي خير من رؤيته.

وقد ذهب هذا المذهب بعض البصريين في تقدير الفعل (يريد) من قوله تعالى: «يُرِيدُ اللهُّ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ»[4] بمصدر هو في محل رفع مبتدأ، والجار والمجرور في «ليبين» خبره، أي على تقدير: إرادة الله للتبيين لكم. ومن شواهد ذلك: «وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ»[5] على تقدير: وأمْرُ الله الناس للإسلام له.

١- ابن جني، الخصائص، ص٢/ ٤٣٤.
٢- الحلبي، الدر المصون، ص٣/ ٦٥٩.
٣- الحلبي، الدر المصون، ص٣/ ٦٥٩.
٤- (سورة النساء، ٢٦)
٥- (سورةالأنعام، ٧١)

المفرد والجملة بين «الأصل» و»الفرع:

يحكم النحاةَ مبدأ الأصل والفرع في موقع المفرد والجملة من الإعراب، فالمفرد هو الأصل والجملة هي الفرع، وهذا يعني أن الأصل في الخبر أن يكون مفردا، وأما المبتدأ حين يكون جملة فهو من باب النيابة عن المفرد. قال ابن يعيش: «اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد»[١].

وتفكيك الجملة على أساس من الأصل والفرع أمر سائد في التفكير النحوي. ومن أمثلة ذلك أن الأصل في الحال أن تكون كلمة مفردة، والحالُ الجملةُ فرع، وأن الأصل في المنادى النصب، وأما المنادى غير المنصوب - كالمبني على الضم مثلا - فهو فرع، وهو في محل نصب. والمضارع المجزوم في جملة الشرط أصل، فإن جاء الفعل ماضيا فهو فرع، وهو في محل جزم. وهكذا تصبح عبارة «في محل...» من لوازم تحليل الجملة إلى «أصل» و«فرع»، بل أصبح التعبير بـ «في محل..» سمة أسلوبية تشير إلى التفكير النحوي.

بعض علل النحاة في الحكم بـ «الأصل» أو «الفرع»:

ولعل ما يحكم التفكير النحوي في هذا البحثُ عن تفسير مقنع للحركات الإعرابية التي تنطلق من قاعدة قسرية، فالقاعدة القسرية في باب الحال أن حكم الحال النصب، فإذا جاءت الحال جملة (وهنا لا تظهر العلامة الإعرابية) كان لا بد من أن تطّرد قاعدة النصب، فيقال: والجملة في محل نصب. وحكم المبتدأ أن يكون مرفوعا، فإذا كان جملة، حيث لا تظهر العلامة الإعرابية، قيل: الجملة في محل رفع مبتدأ. وهذه هي فلسفة النحاة في افتراض «أصل» و»فرع» وفي محاولة رد الفرع إلى الأصل.

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ص١ / ٨٨.

قال ابن يعيش: «ولذلك يُحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا»[1].

نموذج للعلة الفلسفية:

ومن طريف ما يلفت في التفكير النحوي العلة التي يقوم عليها قسمة النحو إلى «أصل» و»فرع». فقد عُدّ المفرد أصلا والجملة فرعا بناء على علة فلسفية، إذ المعروف أن العلة الأولى عند الفلاسفة من سماتها أنها «بسيطة» لأنها «أولى» ولو كانت «مركبة» لحصل تناقض فلسفي، فالمركب (بفتح الكاف المشدّدة) لا يصلح فلسفيا أن يكون علة أولى، لأنه ما دام مركّبا، فهو يحتاج إلى «مُركّب» (بكسر الكاف المشدّدة). ومما يعد تعقيدا في دراسة النحو الجدل الفلسفي الوارد في القول بالأصل والفرع وإن كان مما لا يترتب عليه أثر لهجي في أن ننطق وفق ما نطقت به العرب. وأما «البسيط» فهو لا يحتاج أصلا إلى مركِّب. ولعل هذا الإيحاء الفلسفي هو الذي كان حاضراً في العقلية النحوية. قال ابن يعيش: «والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع أمران: أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركَّب، والبسيط أول والمركَّب ثان»[2].

لقد خضعت العقلية النحوية بهذا إلى التأثر بالفلسفة والمنطق، وازدحمت مصطلحات الفلسفة في لغة بعضهم ولا سيما المتأخرون منهم، ازدحمت حتى في السطر الواحد، كالعلة التي تدور مع المعلول، والوجود والعدم، والدوران، والعلّية[3]، إلى غير ذلك من المصطلحات الفلسفية.

ومداخلة الفلسفة والمنطق للفكر النحوي معروفة، ومردها أن كثيرا من النحاة كانوا مناطقة أو فلاسفة كالرماني، والفارسي، أو متكلمين كالزمخشري

١- المصدر السابق، ص١ / ٨٨.
٢- المصدر نفسه، ص١ / ٨٨.
٣- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، (دون ط)، دار الفكر، ص١ / ٣٠٩.

«فالنحوي – على هذا – يسعى إلى «منْطَقة» اللغة أحيانا، حتى يستطيع بذلك أن يفسر شكلها الظاهر، وكأن المنطق هو السبيل الأيسر لفهم الأشياء، حتى لو أدّى ذلك المنطق إلى إيجاد شيء غير موجود بالنسبة للنظر الوصفي الخالص»[١]. والمعلوم أن منطق اللغة خاص بها مهما التقى مع قواعد المنطق العام، ولو كانت قواعد اللغة هي قواعد المنطق العام لاتحدت جميع اللغات في لغة واحدة، وما تباينت لغة عن لغة أخرى. أو حتى لهجة عن لهجة أخرى.

نموذج للعلة القائمة على أساس ثقافي إسلامي:

وقد انعكست ثقافة النحوي على طبيعة فكره اللغوي، فابن يعيش مثلا، قاض، وثقافته الإسلامية واسعة، وقد تأثر بها في تأصيله اللغوي، فهو يستدل على أن المفرد هو الأصل، ويشبهه بالرجل في أداء الشهادة، وأن الجملة المركبة من أكثرَ من مفرد هي فرع، ويشبهها بالنساء في الشهادة قال في مسألة أصالة المفرد وفرعية الجملة: «ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل[٢]. ولا شك أن هذا التفكير يَشْتَطُّ بعيدا عن الفكر اللغوي.

العلة القائمة على الانسجام مع مقتضى نظرية العامل النحوي:

والذي أحسبه أن تأصيل النحاة لأصلية المفرد وفرع علية الجملة ليس مناطه الشيوع، وإنما نظرية العامل، التي تسعى إلى تفسير الرفع الظاهر على المفرد، ثم طَرْد القاعدة لتشمل ما لاتظهر عليه علامة إعرابية، ألا وهي الجملة، حين تقع مبتدأ، فافتراض المفرد أصلا هو الأيسر، فإن جاءت الجملة، قيل هي في مقام مفرد مرفوع، ولكنه لا يسهل افتراض أن الجملة – التي لا تحمل علامة إعرابية – أصل ثم يقال: إن المفرد المرفوع في محل جملة[٣].

١- عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة، (ط٢)، عمان، دار وائل، ص١١٩.
٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ص٣/ ٥٤.
٣- عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، (ط٣)، عمان، دار وائل، ص٦٧-٧١.

جملة الفاعل أو نائب فاعل:

قال الشاطبي في هذا النوع من الجمل التي تأتي فاعلا أو نائب فاعل: «والمفعول الذي لم يُسمّ فاعله بمنزلة الفاعل في جميع أحكامه»[١].

- **اختلاف القدماء في مجيء الفاعل جملة:**

وقد اختلف القدماء في مسألة مجيء الفاعل جملة، فالكوفيون يجيزون ذلك، مستدلين عليه بقوله تعالى: «ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ»[٢]، ففاعل (بدا) عندهم الجملة التي هي (ليسجننه) ومثل ذلك: «أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ»[٣]، فلا يصح أن تكون (كم) الاستفهامية الفاعل، بل الجملة كلها[٤].

وثمة رأي يُعزى للمبرد مفاده في مثل هذه الآية أن فاعل الفعل (بدا) مصدر محذوف تقديره: بَداءٌ، كما لو كانت الجملة (بدا لهم بَداء)، وفي آية «أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم» يقدر الفاعل بأنه مصدر هو: يهدي لهم هدى. قال الشاطبي على لسان المبرد: «هذا الباب كله محمول على إضمار المصدر المفهوم من الفعل، فهو الفاعل، والتقدير: بدا لهم بداء، ويهد لهم هدى، وتبين لكم تبيّن، وأوحي وَحْي أو إيحاء، وكذلك سائر الأمثلة[٥].

وأحسب أن هذا الرأي فيه تكلف، وهو يحتاج إلى حذف وتقدير، وذلك تجنبا لئلا تكون الجملة هي الفاعل. وذهب الشاطبي إلى أن رأي المبرد هذا يَعْدل رأي ابن مالك»[٦]. وقد ذكر السمين الحلبي هذا الرأي، قال: «الفاعل ضمير

١- الشاطبي، المقاصد الشافية، ص٢ / ٥٣٩.
٢- (سورة يوسف، ٣٥)
٣- (سورة طه، ١٢٨)
٤- الشاطبي، المقاصد الشافية، ص٢ / ٥٣٨.
٥- المصدر نفسه، ص٢ / ٥٤١.
٦- المصدر نفسه، ص٢ / ٥٤١.

المصدر المفهوم من الفعل، وهو (بدا)، أي: بدا لهم بداء»[١].

وأما الفراء فهو يرى أن (كم) من قوله تعالى: «﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾» يجوز أن تكون في موضع رفع بـ (يهد). ويؤول الفراء ﴿ أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم ﴾ بـ (أولم تهدهم القرون الهالكة)[٢]. وفي هذا ما يعني أن الفراء لا يعني أن كلمة (كم) من الآية هي وحدها الفاعل، وإنما الفاعل مؤول من جملة (كم أهلكنا)، أي أن الفاعل هو الجملة. والذي أراه أن الفراء مُحِقّ في تأويل جملة الاستفهام المبدوءة بـ (كم) فاعلا، وليس (كم) وحدها.

قال الفراء: «وتقول: قد تبين لي، أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنك قلت: تبين لي ذاك»[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾[٤]، لا يرى السمين الحلبي أن تكون (كيف) فاعلا، قال: «ولا جائز أن يكون (كيف) فاعلا، لأنها إما شرطية أو استفهامية، وكلاهما لا يعمل فيه ما تقدمه. والفاعل لا يتقدم عندنا»[٥].

وهذا الرأي يتبناه البصريون عادة، وقد ذهب إليه ابن مالك، فهو يرى أن الفاعل لا يكون إلا اسما، أي لا يكون جملة[٦]. فإن جاء على الظاهر جملة، فإن الفاعل الحقيقي هو دلالة الجملة على الاسم، قال الشاطبي: «إذ الجملة من حيث هي جملة لا تقع فاعلة أبدا»[٧].

والذي أراه أن هذا الخلاف أقرب إلى أن يكون مفتعلا بين القائلين بجواز

١- الحلبي، الدر المصون، ص٦ / ٤٩٤، وينظر: الأندلسي، تفسير النهر الماد، ص٥ / ٣٠٧.
٢- الفراء، معاني القرآن، ص٢ / ٣٣٣.
٣- المصدر نفسه، ص٢ / ٣٣٣.
٤- (سورة إبراهيم، ٤٥)
٥- الحلبي، الدر المصون، ص٧ / ١٢٧.
٦- الشاطبي، المقاصد الشافية، ص٢ / ٥٣٩.
٧- المصدر نفسه، ص٢ / ٥٤٠.

أن تكون الجملة فاعلا ومن يقولون: إن الاسم، أي المفرد هو الفاعل، فالكوفيون حين يقولون: إن الفاعل يأتي جملة لا يعنون بذلك الجملة نفسها، وإنما المفرد الذي تؤول به الجملة، وهذا هو رأي البصريين الذين يرون أن الجملة التي تأتي فاعلا ما هي إلا مؤولة بالاسم المفرد، فجوهر الخلاف يفضي إلى أمر واحد.

مناقشة البصريين في مسألة صدارة أدوات الاستفهام وأدوات الشرط:

ونرى أن البصريين قد ذهبوا مذهبا بعيدا مع ظاهر القاعدة التي تقول: إن أداة الشرط أو أداة الاستفهام لها الصدارة، ولا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها، وأن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على عامله في نحو: (زيد قام) التي يذهب فيها الكوفيون إلى أن (زيد) فيها هو الفاعل وقد تقدم. وأما صدارة أدوات الشرط فقد حصل استثناء عليها في نحو: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾[1] جملة (إنه من استئنافية لا محل لها من الإعراب، مَنْ: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ). وكذلك أدوات الاستفهام حين تسبق بحرف جر من نحو: بكم تبيع هذا؟ ويمكن للشرط أن يسبق بالقسم. قال سيبويه: «وتقول: أنا والله إن تأتني لا آتك، لأن هذا الكلام مبني على أنا، ألا ترى أنه حسن أن تقول: أنا والله إن تأتني آتك»[2]. ومن لطيف ما يذكر أن سيبويه وهو رأس المدرسة البصرية عد جملة (أيهم أفضل) من: (بدا لهم أيّهم أفضل) فاعلا»[3].

جملة الفاعل أو نائب الفاعل يغلب أن تكون لفعل القول أو ما في معناه:

وكثيرا ما تأتي الجملة التي هي فاعل، لفعل قول محذوف نحو: قال، أو يقول. إذ الجملة عندئذ فاعل (قال)، فإن كان الفعل مبنيا للمجهول، نحو قيل،

١- ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، (ط٢)، تحقيق د. علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص٢١٥.
٢- سيبويه، الكتاب، ص٣ / ٨٤، وينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، (ط٢)، بيروت، دار الجيل، ص٣٢٧.
٣- سيبويه، الكتاب، ص٣ / ١١٠.

فإن الجملة المقولة تكون في محل رفع نائب فاعل، نحو البيت المنسوب للعجاج، وهو: جاءوا بمِذْق هل رأيتَ الذئبَ قطّ، أي جاؤوا بلبن مقول فيه: هل رأيت الذئب قط، كناية عن خلطه بالماء»[١]. ومنه مع الفعل المبني للمجهول الظاهر قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٢]، إذ جملة الحمد لله نائب فاعل للفعل (قيل).

وقد يكون الفعل في معنى القول، كـ: نادى، نحو: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾[٣]. إذ الفعل المبني للمجهول هو (نودي) و(يا موسى) جملة النداء نائب فاعل.

ومن الشواهد التي تساق على مجيء الفاعل أو نائب الفاعل جملة[٤]:

- ﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾[٥]. الفعل (أوحي) والفاعل جملة (لئن أشركت ليَحْبَطن عملك).

- بيت الفرزدق[٦]:

ما ضرّ تغلبَ وائـلٍ أهجوتَها أم بُلت حيث تَلاطم البحرانِ

الفعل: ضر، والفاعل: جملة أهجوتها

- بيت بشر بن أبي خازم[٧]

نَزَعت بأسباب الأمور وقد بدا لذي اللب منها أيُّ أمريه أصْوبُ

١- ابن هشام، أوضح المسالك، (ط٥)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ص٣ / ٨.
٢- (سورة الزمر، ٧٥)
٣- (سورة طه، ١١)
٤- الشاطبي، المقاصد الشافية، ص٢ / ٥٣٩، وينظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة، دار الحديث، ص٨ / ٢٦٣.
٥- (سورة الزمر، آية ٦٥)
٦- الفرزدق، ديوانه، (دون ط)، بيروت، دار صادر، ص٢ / ٣٤٤.
٧- أبو حازم، ديوانه، (ط٢)، ١٩٩٢، وزارة الثقافة، دمشق، ص٨.

الفعل: (بدا) والفاعل جملة: (أيّ أمريه أصوب)

قال الشاطبي: «ومثل هذا في الكلام كثير، وجميعه يُشعِر، بل يصرّح بأن الفاعل لا يلزم أن يكون اسما أي كلمة واحدة»[1].

وأرى أن تأخذ دراستي بالرأي الذي يذهب إلى أن الفاعل أو نائب الفاعل قد يأتي جملة، لكثرة ذلك في الكلام، كما قال الشاطبي، ولأن من الصعب أن نحكّم قاعدة الصدارة لأسماء الاستفهام وأسماء الشرط في رقاب النصوص كلها.

كما مرّ أن قانون الصدارة هذا تخترقه نصوص من الاستعمال كثيرة. وأنّ رأي الكوفيين يُجنّب اللغة مشقة التكلف الذي ذهب إليه المبرد، في تكلف إيجاد مصدر يُقحم على الجملة ليكون فاعلا بدل الجملة، أو رأي البصريين الذي يتشبث بقاعدة الصدارة حتى لو أدت إلى المبالغة في الحذف والتقدير وهذا ما ترجحه هذه الدراسة، في نحو: زيد قام، إذ عدّوا فاعل (قام) ليس الاسم المذكور، وإنما: ضمير مستتر يعود على زيد.

الجملة الواقعة في محل نصب على الاستثناء:

وهي التي تستثنى بـ (إلا) ومحلها النصب، ولا تكون إلا في استثناء منقطع، لأن الجملة لا تكون جزءا من مفرد، فتستثنى منه؛ ومن شواهد الجملة نحو قوله عز وجل: ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴾[2]. وذلك إذا جعلت (مَن) مبتدأ، خبره جملة (يعذبه الله)»[3]. والمعنى: غير أن الله يعذب من تولى وكفر. فالجملة الكبرى وهي (يعذبه الله) في محل نصب على الاستثناء، والمعنى: غير أن الله يعذب من تولى وكفر،

١- الشاطبي، المقاصد الشافية، ص٢ / ٥٣٩.
٢- (سورة الغاشية، ٢١-٢٤)
٣- الشاطبي، المقاصد الشافية، ص٨ / ٤٦٥.

أو: لكن من تولى وكفر يعذبه الله. والتقدير: لست عليهم بمسيطر إلا تعذيبُ الله مَن تولى وكفر.

وأن تقع الجملة مستثنى أمر فيه خلاف[١]. فالجمهور لم يذكر هذه الجملة في عداد ما له محل من الإعراب[٢]. وذكرها بعض متأخري النحاة. بوصفها في محل نصب على الاستثناء.

يقول ابن يعيش: «وقد تقع الجملة موقع هذه الأشياء (أي المبتدأ والخبر) بعد (إلا) كما تقع موقعها في غير الاستثناء»[٣]. نحو: «ما زيد إلا أبوه منطلق»، فأبوه منطلق جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول الذي هو (زيد).

ويضيف ابن يعيش مؤكدا أن الجملة إذا وقعت بعد (إلا) لا تكون إلا اسمية؛ لأنها والاسم من جنس واحد[٤].

ومن شواهد وقوع الجملة مستثناة، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَاةٌ إِلاَّ الْمُجَاهِرِينَ»[٥] وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلاَّ اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلاَّ اللهُ»[٦]. فكل كلمة من الكلمتين (المجاهرون، و: الله) مبتدأ لخبر محذوف دل عليه ما قبله.

١- السيوطي، الأشباه والنظائر، (ط١)، وضع حواشيه غريد الشيخ، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١، ص٢ / ٢٠.

٢- ابن هشام، أوضح المسالك، ص٢ / ٥٥٥.

٣- ابن يعيش، شرح المفصل، ص٢ / ٩٣.

٤- المصدر نفسه، ص٢ / ٩٣.

٥- مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، باب المجاهرة بالمعصية من الكبائر، ص٤ / ٢٢٩١.

٦- البخاري، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، باب سؤال جبريل الرسول عليه الصلاة والسلام عن الإيمان، ص٩ / ١١٦.

وقوله تعالى: ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ دُحُورًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴿٩﴾ إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ ﴾[1]. يجوز أن تكون (مَن) شرطية أو موصولة مبتدأ، والخبر (فأتبعه)»[2]. وقوله تعالى: ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴾[4]. فجملة (من استرق السمع) في محل نصب على الاستثناء. وقوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ﴾[5]. فالجملة الاسمية الذين عاهدتهم في محل نصب مستثنى.

الجمل الواقعة بدلا:

هل يأتي البدل جملة؟

ذهب بعض النحاة إلى أن الجملة تأتي بدلاً، يقول ابن مالك: «وتبدل جملة من مفرد»[6].

نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾[7]. والشاهد فيها أن (إن ومعموليها) بدل من (ما) وصلتها[8]. على تقدير: ما يقال لك إلا أن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم.

١- (سورة الصافات، ٨-١٠)
٢- الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ص٣/ ٣٢٥.
٣- (سورة النمل، ١٠-١١)
٤- (سورة الحجر، ١٧-١٨)
٥- (سورة التوبة، ٣-٤)
٦- ابن مالك، شرح التسهيل، (ط١)، تحقيق محمد عبد القادر، ٢٠٠١، ص٣/ ١٩٩.
٧- (سورة فصلت، ٤٢)
٨- ابن هشام، مغني اللبيب، (ط١)، تحقيق د. صلاح السيد، القاهرة، دار السلام، ٢٠٠٤، ص٢/ ٥٦٢.

وقول الشاعر:

لقد أَذْهَلتني أمُّ سعدٍ بكلمةٍ أتصبر ليوم البينِ أم لسْتَ تصبر

فالجملة الاستفهامية هي بدل من المبدل منه (كلمة)»[١]، ونحو «عرفت زيداً أبو مَن هو»[٢]. أي على تقدير عرفت زيدا أبوته.

وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[٣]، على تقدير أن جملة (هل هذا) في محل بدل من (النجوى).

قال الزمخشري تعليقا على الآية السابقة: «هذا في موضع نصب، بدلاً من النجوى»[٤].

وقول ابن جني في قول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

يعلق ابن هشام على هذا البيت فيذهب إلى أن جملة الاستفهام بدل من المفرد (حاجة)»[٥].

وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدالها[٦].

وقد تبدل الجملة الفعلية مكان جملة أخرى يقول الرضي: «وقد يبدل الفعل

١- ابن مالك، شرح التسهيل، (ط١)، تحقيق محمد عبد القادر، ٢٠٠١، ص٣/ ١٩٩.

٢- ابن مالك، شرح التسهيل،، ص٣/ ١٩٩، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، (ط١)، وضع حواشيه غريد الشيخ، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١، ص٢/ ٧٢.

٣- (سورة الأنبياء، ٣).

٤- ابن هشام، مغني اللبيب، ص٢/ ٥٦٣.

٥- ابن هشام، مغني اللبيب، ص٢/ ٥٦٣، وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص٣/ ٦٨، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، (ط١)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠، ص٢/ ٢٠٠.

٦- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ط١)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٥، ص٢/ ٤٤٠.

من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان»[١].

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾[٢]. فالفعل (يضاعف) هو بدل من الفعل (يلق) وفيها بيان وتوضيح للقيا الآثام[٣].

وقول الشاعر[٤]:

إنَّ عـلـيَّ الله أن تُـبـايِـعَـا　　تُـؤْخَـذ كَـرْهـاً أوتَجِـيءَ طَائِعا

وقول الجحفي[٥]:

متى تأتنا تُـلْمِمْ بنا في ديارنـا　　تَجِدْ حَطَباً جَـزْلاً ونـاراً تأجّجا

والشاهد أن الجملة الفعلية (تلمم) بدل من (تأتنا) [٦]

وقد اشترط الرضي أن يكون الفعل الثاني موضحاً للأول، ولو كان الثاني بمعنى الأول لكان تأكيداً، يقول: «ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء، لكان تأكيداً لا بدلاً»[٧]. نحو: «إن تنصرْ تعن أنصرْك»[٨]، فالفعل (أنصرك) جاء مؤكداً للفعل (تنصر)، وهذا الرأي ذهب إليه الشاطبي في المقاصد الشافية»[٩].

ويذهب أبو حيان إلى أن «إبدال الجمل من الجمل غير المشتركة في عامل لا

١- الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، (ط١)، تحقيق د. حسن الحفظي، السعودية، وزارة التعليم العالي، ١٩٩٣، ص٢ / ١٩٠، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ص٣ / ١٩٩.
٢- (سورة الفرقان، ٦٨-٦٩)
٣- الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ص٢ / ١٠٩٠، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ص٣ / ١٩٩، ابن هشام، أوضح المسالك، ١٩٧٩، ص٣ / ٦٩، الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥ / ٢٢٧.
٤- سيبويه، الكتاب، ١\١٥٦.
٥- الجعفي، عبيد الله بن الحر الجعفي، تحقيق: د. أحمد علي دهمان، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢، ص٦٥.
٦- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (دون ط)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٣، ص٢ / ٥٨٣، انظرالأشموني، شرح الأشموني، ص٢ / ٤٤٠.
٧- الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ص٢ / ١١٠٩١.
٨- الرضي، المصدر نفسه، ص٢ / ١١٠٩١.
٩- الشاطبي، المقاصد الشافية، ص٥ / ٢٢٧.

نعرفه»[١]، أما الجمل المشتركة في عامل فهي نحو قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[٢]، فجملة (أمدكم بأنعام) بدل من (أمدكم بما تعلمون)»[٣]، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[٤]، وأنكر أبو حيان أن يكون هذا من باب بدل الجملة من الجملة.

قال: «إبدال الجملة من الجملة لم يُعهد في لسانهم، ثم البدل على نية تكرار العامل»[٥]، قال السمين الحلبي: «وقد نص النحويون على أنه متى كانت الجملة في معنى الأولى ومُبَيِّنَةً لها أبدلت منها»[٦].

ويَعُدُّ السيوطي جملة البدل ضمن الجمل التابعة لجملة لها محل من الإعراب، وقد قسم جملة البدل إلى قسمين، قسم تكون الجملة فيه مرفوعة «أن تقع بدلاً من مرفوع»[٧]، نحو «أنت تأتينا تُلْمِم بنا في ديارنا»[٨]. فالفعل (تُلْمِم) في محل رفع بدل من الفعل (تأتي).

وقسم تكون فيه جملة البدل منصوبة قال السيوطي: «أن تكون في موضع نصب على البدل»[٩]، نحو «عرفت زيداً أبو مَن هو»[١٠]» على تقدير (أبوته) بدلاً من (أبو مَن هو)، وذكر السيوطي أن الجملة التي تأتي بدلاً هي على خلاف بين النحويين، فمنهم من يعدها بدلاً، وبعضهم يعدها مضافاً إليه. فجملة (عرفت زيداً أبو من هو) بتقدير: عرفت قصة زيد أبو من هو، وأحسب أن الرأي الأول القائل

١- (الأندلسي، تفسير النهر الماد، ص٤ / ٤٠٥.
٢- (سورة الشعراء، ١٣٢-١٣٣)
٣- ابن هشام، أوضح المسالك، ص٣ / ٦٩، وينظر: الحلبي، الدر المصون، ص٨ / ٥٤٠.
٤- (سورة فاطر، ٤٠)
٥- وينظر: الحلبي، الدر المصون، ص٩ / ٢٣٨.
٦- المصدر نفسه، ص٩ / ٢٣٨.
٧- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص٢ / ٢٧.
٨- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص٢ / ٢٧.
٩- المصدر نفسه، ص٢ / ٢٧.
١٠- المصدر نفسه، ص٢ / ٢٧.

بجواز عدَّ البدل جملة، أصوب، لأن الثاني يطيل في التأويل ويؤول كلمات حتى ينسجم المثال مع رأيه، وإبدال الجملة من المفرد قد يعرّضها لموقع إعرابي ليس لها في الأصل. فالبدل في عرف النحاة هو المقصود بالحكم والمبدل منه في حكم المطروح المهمل، فكان العامل هو للبدل وليس للمبدل منه. ويذكر ابن هشام في المغني أن جمهور النحاة لا يذهبون إلى جواز أن يكون البدل جملة.

الغاية الوظيفية للبدل:

إنَّ الهدف من البدل هو توكيد ما قبله. يقول الأزهري: «والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره»[١] ومنه ما أنشده سيبويه عن الأصمعي عن أبي عمرو، قول بشر الأسدي[٢]:

إن يَبْخَلوا أو يَجْبُنوا　　أو يَغْدِروا لا يَحْفِلوا
يَغْدوا عليك مُرَجَّليـ　　ـنَ كأنهم لم يَفْعَلوا

فقوله: (يغدوا عليك) بدل من (لا يحفِلوا) وهو تفسير له، لأن قوله (يغدو عليك مرجلين) فيه دليل على أنهم لا يحفلون بقبيح ما يفعلون، وأما (لا يحفِلوا) فبمعنى: لا يبالوا»[٣].

وقول الشاعر[٤]:

إن على اللهِ أن تُبايعا　　تؤخذُ كرهاً أو تجيء طائعا

١- المصدر السابق، ص٢ / ١٩٠.
٢- الأسدي، ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق: عزة حسن، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٦٠، ص١٧٠.
٣- المصدر نفسه، ص٥ / ٢٢٧.
٤- سيبويه، الكتاب، ص١ / ١٥٦.

لأن (الأخذ) كَرْهاً، و(المجيء) طائعاً من ميقات المبايعة»[١]، وهذا مما ضربه الشاطبي مثالا على بدل الاشتمال في الجمل أو عطف الفعل على الفعل»[٢].

ومثال كون الجملة بدل (كل من كل)، قول الشاعر:

أقـول له ارحـل لا تقيمن عندنا وإلا فَكُنْ في السر والجهر مُسْلِماً

فـ (لا تقيمن عندنا) بدل من (ارحل)[٣]. ومنه:

متى تأتنا تُلمم بنا في ديارنا[٤]

ومثال بدل الغلط أو النسيان الذي يكون جملة من نحو: «إن تطعمْ زيداً تَكْسُه، أكرمْك»[٥] إذ استدرك القول على (تطعم) بـ (تكسه).

ونحو «قعدت جلست في دار زيد»[٦]، فجملة (جلست) هي بدل من جملة (قعدت). «قم اقعد» فالفعل (اقعد) وهو فعل أمر بدل من الفعل (قم).

الجمل التي تحل محل الأسماء في نصوص من الشعر العربي- الدراسة الاستقرائية

عينة الدراسة من الشعر العربي القديم

تناول الفصل الأول الصورة التنظيرية التي رسم النحاة معالمها لدرس الجمل التي لها محل من الإعراب.

وقد رسموا الصورة بأدق تفاصيلها التي استندت على الحرص والأمانة في

١- المصدر السابق، ص٥ / ٢٣٠.
٢- الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ٢ / ١٠٩٠، وينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ص٢ / ٢٠٠.
٣- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ص٢ / ٢٠٠.
٤- الشاطبي، المقاصد الشافية، ص٥ / ٢٣٠.
٥- المصدر نفسه، ص٥ / ٢٣٠.
٦- المصدر نفسه، ص٢ / ٢٠٠.

توصيف القواعد التي جاء عليها درس الجمل الخلافية التي لها محل من الإعراب، ومراعاة أوجه التعدد في اختلاف اللهجات التي يُحتج بها. وهذا قد أدى إلى تنوع الأشكال والتراكيب.

واقتصرت هذه الدراسة على الشعر دون النثر للأسباب الآتية:

١- كثرة قواعد النصوص الشعرية، وذلك بسبب التقديم والتأخير، والخروج عن القاعدة للضرورة الشعرية.

٢- النص الشعري وصل إلينا موزونا ومقفى، وهذا يحافظ على عدم التغيير في هذه النصوص مقارنة بالنصوص النثرية، التي قد يحذف أو يضاف إليها.

وأما هذا الفصل، فهو يهدف إلى رسم صورة الجمل الخلافية التي تقع في محل من الإعراب من خلال النصوص الشعرية المستعملة. ولهذا الفصل مجموعة من الأهداف التي سار عليها، أهمها:

١- هدف استقرائي لترتيب القواعد النظرية ترتيبا تنازليا من الأكثر شيوعا إلى الأقل شيوعا.

٢- لا شك أن النحاة قعدوا العربية، ومنها الجمل التي لها محل من الإعراب، فهو هدف تأصيلي يذهب إلى الحفاظ على ثوابت العربية من أن تضيع، وقد ترتب على هذا كثرة الكتب الزاخرة بالنحو، التي احتوت على قواعد كل باب، غير أن هذه القواعد ينقصها الإفادة من الحوسبة حتى تقدّم للمعلم، والمتعلم تقديما تنازليا، وفق مدى شيوعها، وأما ما لا شيوع له فأغلب الظن أنه على تفسيرين:

- إما أن تكون أمثلته وشواهده قليلة أو نادرة.

- أو أن تكون من آثار الصنعة والتخيل الذي لا يوجد عليه شواهد.

والمنهجية التي يقوم عليها هذا الفصل هي الاستقراء الناقص في اختيار النصوص، وتتمثل الصيغة المنتقاة في النصوص الشعرية من عصر الاحتجاج اللغوي (١٥٠ ق.هـ - ١٥٠هـ).

وقد حوت الدراسة (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف بيت شعري لمجموعة من الشعراء، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: امرأ القيس، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة بن العبد، وعنترة، والنابغة الذبياني، والحارث بن حلزة، والأعشى، وعبيد بن الأبرص، وعمرو بن كلثوم، ولبيد، والخنساء، وحسان بن ثابت، وعمر بن أبي ربيعة، وجرير، والفرزدق، والأخطل، وأوس بن حجر...

وقد قام المنهج المتبع في التحليل على استخراج جميع الجمل التي فيها جمل لها محل من الإعراب من جميع العينات المدروسة.

وأما مجموعة القواعد المستخلصة من المادة النظرية، فقد وزعت على خمس مجموعات:

المجموعة الأولى: الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ.

- الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ جملة اسمية، نحو:

(كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ) مما يزرع الودَّ في فؤادِ الكريمِ[1].

- الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ مصدر مؤول نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2].

- الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ جملة فعلية، نحو:: «تسمع بالمُعَيْديّ خير

١- ابن جني، الخصائص، ص ١ / ١٢٩.
٢- سورة البقرة، الآية ٦

من أن تراه».

المجموعة الثانية: الجمل الواقعة في محل رفع فاعل أو نائب فاعل:

- الجملة الواقعة في محل رفع فاعل جملة فعلية.
- الجملة الواقعة في محل رفع فاعل جملة استفهامية.
- الجملة الواقعة في محل رفع نائب فاعل جملة لفعل القول.
- الجملة الواقعة في محل رفع نائب فاعل جملة لفعل مرادف لفعل القول.

المجموعة الثالثة: الجمل الواقعة في محل نصب مستثنى:

- الجملة الواقعة في محل مستثنى، ولا تكون إلا اسمية.

المجموعة الرابعة: الجمل الواقعة في محل نصب توكيد:

- تكون جملة التوكيد في محل نصب إذا أكدت جملة في محل نصب.

المجموعة الخامسة: الجمل الواقعة في محل بدل:

- تأتي جملة البدل في محل مفرد إذا أكدت كلمة تسبقها

وأما البرنامج الحاسوبي الذي سارت عليه الدراسة في التحليل فهو (إكسل) «Excel». والجدول التالي يوضح القواعد التي ستدرس، والأرقام الدالة عليها في الجداول الإحصائية؛ حيث يشير الرقم الأول إلى رقم الجملة المعربة، والرقم الثاني يشير إلى رقم القاعدة داخل المجموعة.

مثال توضيحي: ٢:١

فالرقم (١): يشير إلى الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ.

والرقم (٢) يعني: الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ مصدر مؤول.

جدول رقم(أ). برنامج الجمل التي لها محل من الإعراب

الرقم	القاعدة	الشاهد أو المثال
١:١	الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ	
١::١	الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأجملة اسمية.	نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» فالجملة هنا في تأويل مفرد
١:٢	الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ مصدر مؤول.	نحو قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»
١:٣	الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ جملة فعلية.	نحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»
٢	الجملة الواقعة في محل رفع فاعل أو نائب فاعل	
٢:١	الجملة الواقعة في محل رفع فاعل جملة فعلية	نحو قوله تعالى: «ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ».
٢:٢	الجملة الواقعة في محل رفع فاعل جملة استفهامية	نحو قوله تعالى: «أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى»
٢:٣	الجملة الواقعة في محل رفع نائب فاعل جملة لفعل القول	نحو قوله تعالى: «وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».
٢:٤	الجملة الواقعة في محل رفع نائب فاعل جملة لفعل مرادف لفعل القول	نحو قوله تعالى: «فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَامُوسَى».

٣	الجمل الواقعة في محل نصب على الاستثناء	
٣:١	الجملة الواقعة في محل مستثنى، ولا تكون إلا اسمية.	نحو قوله تعالى: «فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ (٢٢) إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ».
٤ الجمل الواقعة في محل نصب توكيد		
٤:١ الجملة إذا أتت توكيدا فإنها تكون في اللفظي فقط (أي بتكرار اللفظ نفسه).		مثاله قوله تعالى:«فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (٥) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا»
٤:٢ تكون جملة التوكيد في محل نصب إذا أكدت جملة في محل نصب.		جاء زيد يضحك يضحك. (جملة يضحك الثانية في محل نصب لجملة يضحك الأولى التي هي في محل نصب حال). كان زيد يبكي يبكي. (جملة يبكي الثانية في محل نصب؛ لأن جملة يبكي الأولى في محل نصب خبر كان).
٥ الجمل الواقعة في محل بدل		

جداول الإحصاء

جدول ١

الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ

متسلسل	الشاعر	عنوان القصيدة	١:١	١:٢	١:٣
٣	مجموع التكرار				
٤	الوسط الحسابي		٪٠	٪٠	٪٠

جدول ٢

الجملة الواقعة في محل رفع فاعل أو نائب فاعل

متسلسل	الشاعر	عنوان القصيدة	٢:١	٢:٢	٢:٣	٢:٤
٤	مجموع التكرار		٠	١	٠	٠
٥	الوسط الحسابي		٪٠	٪٠٠	٪٠	٪٠

جدول ٣

الجمل الواقعة في محل نصب على الاستثناء

متسلسل	الشاعر	عنوان القصيدة	٣:١
١			٠
٢	التكرار		٠
٣	المتوسط الحسابي		٪٠٠٠

جدول ٤

الجمل الواقعة في محل نصب توكيد

متسلسل	الشاعر	عنوان القصيدة	٤:١	٤:٢
٢	مجموع التكرار		٠	٠
٣	الوسط الحسابي		٪٠	٪٠٠

جدول٥

الجمل الواقعة في محل بدل

متسلسل	الشاعر	عنوان القصيدة	٤:١
٢	مجموع التكرار		٠
٣	الوسط الحسابي		٪٠

النتائج والتوصيات

المجموعة الأولى: الجملة الواقعة في محل رفع مبتدأ

لا يخفى أن نمط الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ مصدر مؤول جاء أكثر تكرارا في جملة المبتدأ، فقد تكرر بنسبة أكثر من النمطين الآخرين: الجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ جملة اسمية، والجمل الواقعة في محل رفع مبتدأ جملة فعلية، والملاحظ أن نتائج الإحصاء جاءت مطابقة لرأي كثير من النحاة الذي مفاده قلة ورود هذا النمط من الجمل.

المجموعة الثانية الجملة الواقعة في محل رفع فاعل أو نائب فاعل.

الملاحظ أيضا أنّ النتائج الإحصائية جاءت مطابقة للرأي المرجح لقلة مجيء الفاعل أو نائبه جملة، رغم استشهاد بعضهم بشواهد قرآنية أو شعرية تدل على ذلك كما ورد معنا في المادة الوصفية في الفصل الأول. تبين من خلال القواعد الأربع لجملة الفاعل ونائبه: الجملة الواقعة في محل رفع فاعل جملة فعلية.

والجملة الواقعة في محل رفع فاعل جملة استفهامية، والجملة الواقعة في محل رفع نائب فاعل جملة لفعل القول، والجملة الواقعة في محل رفع نائب فاعل جملة لفعل مرادف لفعل القول، تبين أن القاعدة الثانية هي الأكثر تكرارا بين القواعد الأربع ، فالقاعدتان: الجملة الواقعة في محل رفع نائب فاعل جملة لفعل القول، والجملة الواقعة في محل رفع نائب فاعل جملة لفعل مرادف لفعل القول آلت نسبتهما إلى الصفر.

المجموعة الثالثة: الجمل الواقعة في محل نصب على الاستثناء.

لم يعثر على أي جملة تمثل هذه القاعدة من خلال العينة المتناولة، وهذا يؤكد حقيقة ما ذهب إليه جمهور النحاة، حيث إنهم لم يذهبوا إلى أن المستثنى يقع جملة.

المجموعة الرابعة: الجملة الواقعة في محل توكيد.

على كثرة الخلاف بين النحويين المتمثل في وقوع الجملة في محل توكيد، وفي المادة النظرية، كان بيان للآراء وتعليق عليها، وهو يخلص إلى أن أغْلب العلماء قد ذهبوا إلى عدم وقوع الجملة في محل توكيد، والحقيقة الرقمية قد أكدت قولهم، فالجملة الواقعة في محل توكيد بقاعدتيها: الجملة إذا أتت توكيداً فإنها تكون في اللفظي فقط، والثانية أن تكون جملة التوكيد في محل مفرد إذا أكدت جملة أخرى، كلتا القاعدتين تؤول نسبتاهما إلى الصفر، فمن الأجدى عدم طرح درس الجملة الواقعة في محل توكيد، أو ضمها إلى الجملة المعربة.

وثمة تفسير لغياب هذا النمط الجملي، وهو أن الجملة الفعلية الواقعة حالاً في مثل: (جاء زيد يضحك) تعد جملة تابعة توضيحية لما سبقها، فهي لاحقة في ذاتها، ولذا لم تستدع الحاجةُ إلحاقها بلاحقة أخرى، وأما في التوكيد اللفظي في غير ذلك فيغلب أن يكرر الاسم الثاني مؤكِّداً الاسم الأول الذي هو قوام الكلام وليس لاحقاً عليه كقولنا: أحسنت أحسنت، نعم نعم.

المجموعة الخامسة: الجملة الواقعة في محل بدل.

والأمر كذلك ينسحب على الجملة الواقعة في محل بدل، إذ إن النسب آلت إلى الصفر في القاعدة «تأتي جملة البدل في محل رفع أو نصب أو جر إذا حلت محل كلمة هي في محل رفع أو نصب أو جر».

من خلال ما سبق، نستنج أن كتب النحاة ضجت بكثرة القواعد سواء المستخدم منها أم غير المستخدم في الواقع، فقد يبني النحوي قاعدة على مثال مصنوع، أو حتى على شاهد أو شاهدين، فيكوّن بذلك رأيا يتبناه نحويون آخرون من بعده. والمشكلة تقع في كتبنا التعليمية، ولا سيما في مرحلة الدراسة الثانوية وحتى المرحلة الجامعية الأولى، على الرغم من فائدتها الكبيرة والمهمة في

تبسيط النحو، لكنها في جانب آخر كانت سببا في تعقيده، وذلك بِزَجِّ قواعد نحوية لا استخدام لها في أرض الواقع، إنما أُخذت من كتب النحاة وآرائهم التي قد تكون أحيانا من نسج عقل النحوي لإثبات وجهة نظر معينة، فنرهق الطالب بحفظ قواعد وفهمها، بينما لن يراها إلا في الكتاب التعليمي، بل سَنُرَسِّخ لديه فكرة سائدة وهي: أن النحو العربي شديد التعقيد، فيفر منه بدلا من أن يفر إليه. ومثال ما سبق الجمل التي أقيمت عليها هذه الورقة البحثية. فتوصي الدراسة بعدم تدريس هذه الجمل لا في باب درس الجمل التي لها محل من الإعراب، ولا في باب كل موضوع منها كعدم تدريس وقوع الفاعل جملة عند إعطاء درس الفاعل، وهكذا.

الخاتمة

من أظهر النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة:

- قدمت صورة تفصيلية لقواعد درس الجمل التي لها محل من الإعراب من كتب التراث النحوي.
- قدمت صورة تفصيلية لقواعد درس الجمل التي لها محل من الإعراب من نصوص الشعر العربي القديم، وقد وازنت الدراسة إحصائيا بين واقع الاستعمال والمادة النظرية. حيث بينت الدراسة أي القواعد الأكثر شيوعا إلى أن تصل إلى القواعد غير المستخدمة.

وقد أشير إلى أهم القواعد التي يمكن تقديمها للمتعلم ليتمكن من تطبيقها في الواقع ، وترشد المعلم في تدريس أكثر هذه القواعد شيوعا، لا أن يثقل كاهل المتعلم بقواعد لا استخدام لها في الاستخدام العملي.

وتوصي هذه الدراسة بالمُضي في عمل دراسات إحصائية حاسوبية تتناول موضوعات اللغة العربية من: نحوها، وصرفها، وبلاغتها، بهدف تقديمها للناشئة والمتعلمين، وذلك بإهمال القواعد غير المستخدمة، أو التي حققت نسبا قليلة في مدى شيوعها، وتقديم القواعد الأكثر انتشارا وفق ما تقتضيه مستوياتهم.

ولا شك أن عملا كهذا، في صورته الشاملة، يحتاج إلى جهد مؤسسي، وليس جهدا فرديا، وذلك بالقيام بإجراءات مسحية لكل ما هو عملي في الدرس اللغوي، والخروج بتوصيات نهائية تنقل إلى الجهات المختصة التي تقوم على تأليف المناهج الدراسية حتى تتفادى وضع هذه التفصيلات غير المستخدمة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أولا: المصادر

- الأزهري، خالد بن عبد الله (٢٠٠٠)، شرح التصريح على التوضيح، (ط١)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأزهري، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، (دون ط)، دار الفكر.
- الأشموني، جمال بن عبد الله(١٩٥٥)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ط١)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية.
- الأعشى، ميمون بن قيس (ت ٧هـ)، ديوانه، (دون ط)، بيروت، دار صادر.
- الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (ط٤)، بيروت، المكتب الإسلامي.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (١٩٩٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف، (دون ط)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، (ط٢)، دار الفكر.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تفسير النهر الماد، (ط٢)، دار الفكر.
- البخاري، محمد بن إسماعيل(١٤٢٢ه)، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة.
- ابن أبي حازم، بشر (١٩٩٢)، ديوانه، (ط٢)، وزارة الثقافة، دمشق.
- ابن أبي سلمى، زهير (١٩٦٠)، ديوانه، دون ط، بيروت، دار صادر.
- الجعفي، عبيد الله بن الحر الجعفي، تحقيق: د. أحمد علي دهمان، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، دون ط، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، (د.ت)

- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، (ط١)، تحقيق محمد عبد القادر، ٢٠٠١.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (٢٠٠٤)، مغني اللبيب، (ط١)، تحقيق: د. صلاح السيد، القاهرة، دار السلام.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب، (دون ط)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ابن هشام، محمد بن عبد الله (١٩٧٩)، أوضح المسالك، (ط٥)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، (دون ط)، بيروت، عالم الكتب.
- الحلبي، السمين، الدر المصون، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم.
- الخطفي، جرير بن عطية (١٩٩٩)، ديوانه، (دون ط)، بيروت، مؤسسة الأعلمي.
- الذبياني، زياد بن معاوية، ديوانه، (دون ط)، بيروت، دار صادر.
- الرضي، محمد حسن (١٩٩٣)، شرح كافية ابن الحاجب، (ط١)، تحقيق: د. حسن الحفظي، السعودية، وزارة التعليم العالي.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (١٩٨٥)، الجمل في النحو، (ط٢)، تحقيق: د.علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الزمخشري، محمد بن عمر، المفصل في علم العربية، (ط٢)، بيروت، دار الجيل.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٢٠٠١)، الأشباه والنظائر، (ط١)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية، (دون ط)، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، مكة، معهد البحوث العلمية.
- العبسي، عنترة بن شداد (١٩٨٥)، ديوانه، (دون ط)، بيروت، دار صادر.
- الفراء، يحي بن زياد، معاني القرآن، (دون ط)، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية.

- الفرزدق، همام بن غالب، ديوانه، (دون ط)، بيروت، دار صادر.
- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، (دون ط)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.
- مسلم، مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ثانيا: المراجع

- قباوة، فخر الدين (١٩٧٢)، إعراب الجمل وأشباه الجمل، حلب، دار الأصمعي.
- عمايرة، إسماعيل (٢٠٠٢)، المستشرقون والمناهج اللغوية، (ط٣)، عمان، دار وائل.
- عمايرة، إسماعيل (٢٠٠٣)، بحوث في الاستشراق واللغة، (ط٢)، عمان، دار وائل.
- عُضيمة، محمد عبد الخالق (٢٠٠٤)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة، دار الحديث.
- عبد الجليل، حسني، إعراب النص دراسة في إعراب الجمل التي لها محل من الإعراب، القاهرة، دار الآفاق العربية.
- السامرائي، فاضل (١٩٩٨)، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، المجمع العلمي.

References

First: Resources

- The Holy Quran.
- Al-Azhari, Khalid bin Abdullah (2000),, Sharih Al-Tasreeh Ala Al-Rawdeeh, (1st edition), verification by: Mohammed Bassel Ayoun Al-Soud, Beirut, The House of scientific books .
- Al-Azhari, Khalid Al-Azhari, Sharh al Tasreeh Ala Al Tawdeeh, (no edition), Dar Fikr Al-Arabi.
- Ashmouni, Jamal bin Abdullah (1955), explaining of Ashmouni for Alfyat Ibn Malik, (1st edition), verified by: Mohamed Mohy Al Din Abdel - Hamid, The library of the Egyptian Renaissance.
- Al-Asha,Maymun ibn Qais (7 AH),His Diwan, (no edition), Beirut, Dar Sader.
- Al-Albani, Mohammed Nasser al-Din, The Series of Authentic Hadiths, (4th edition), Beirut, Islamic Office .
- Al-Anbari, Abdul Rahman bin Mohammed, (1993), Fair in disputed Issues, (no edition), verified by: Mohamed Mohy j Din Abdel Hamid, Beirut, Modern Bookshop .
- AL-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf, The Explanation of the Ocean, (2nd edition), Dar AL-Fikr.
- AL- Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf, The Explanation of Al-Mad, (2nd edition), Dar AL-Fikr.
- Al- Bukhari, Muhammad ibn Ismail (1422 AH), Sahih al-Bukhari, Verified by: Mohammed Zuhair bin Nasser Nasser, 1st edition, Dar Touq al-Najat.
- Ibn Abi Hazem, Bishr (1992), his book, (2nd edition), Ministry of Culture, Damascus .
- Ibn Abi Salma, Zuhair (1960), his book, (no edition), Beirut, Dar Sader.
- Al-Jaafi, Obaidullah bin al-Hur al-Jaafi, verification of: Dr. Ahmad Ali Dahman, Damascus, Arab Writers Union, 2002.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Osman, Al Khasais, no edition, verified by: Mohammed Ali Najjar, Beirut, Dar al-Huda .
- Ibn Malik, Mohammed bin Abdullah, Sharh Al Tasheel, (1st edition), verification of Mohammed Abdul Qadir .

- Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf (2004), Mugni Al-lABIB, (1st Edition) verification of: Dr. Salah El Sayed, Cairo, Dar AL- Salam .
- Ibn Hisham, Abdullah bin Youssef, Mugni Al-lABIB, (no edition), verified by: Dr. Mohamed Mohy AL- Din Abdel- Hamid.
- Ibn Hisham, Mohammed bin Abdullah (1979), Awdah Al-Masalik,(5th edition), verified by: Dr. Mohamed Mohy AL- Din Abdel- Hamid., Beirut, Dar Al-Jil .
- Ibn Yaish, Mowaffaq al-Din, Sharih Al-Mufasal, (no edition), Beirut, Alam Al Kotob.
- Al-Halabi, Al-Sameen, AL-Durr AL-Masoon, verified by: Ahmed Alkharrat, Damascus, Dar Qalam .
- Al-Khatfi, Jarir Ben Attia (1999), his book, ((no edition), Beirut, Al-Alami Foundation.
- Al-Thebiani, Ziad bin Muawiya, (his book, ((no edition, (Beirut, Dar Sader.
- Al-Radhi, Muhammad Hassan (1993), Sharh Kafyat Ibn al-Hajeb, (1st edition) 1, verification of: Dr. Hassan Alhfezi, Saudi Arabia, The Ministry of Higher Education .
- Al-Zujaji, Abdul Rahman bin Isaac (1985), Sentences in Grammar, (2nd edition), verified by: Dr. Ali Al-Hamad, Beirut, Al-Resalah Foundation .
- Al-Zamakhshari, Mohammed bin Omar, Al-Mufasal in Arabic Science, (2nd edition), Beirut, Dar Al-Jil .
- Sibawayh, Amr bin Othman, The Book, verfication: Abdul Salam Haroun, Beirut, Alam Al Kotob.
- Al-Suyooti, Abdul Rahman bin Abi Bakr (2001), Al-Ashbah wa al-Nazair, (1st edition), The development of footnotes: Grid Al-Sheikh, Beirut, Dar AL-Kotob Ilmiyah .
- Shatby, Ibrahim bin Musa, Healing purposes, (no edition), verification: Dr. Abdul Rahman Othaimeen, Mecca, Institute of Scientific Research .
- Al-Absi, Antara Ben Shaddad (1985), his book, (no edition), Beirut, Dar Sader.
- Al-Fera'a, Yahya bin Ziad, The meanings of the Quran, (no edition), verification of: Mohammed Ali Najjar, The Egyptian House.
- Al-Farazdaq, Hammam bin Ghaleb, his book, (no edition0, Beirut, Dar Sader .

- Al-Mubred, Mohammed bin Yazid, The Concise, (no edition),verified by: Mohammad Abdul Khaliq Edeimh, Beirut, Alam Al Kotob.
- Muslim, Muslim ibn al-Hajjaj, Al-Musnad Alsahih of the transfer of justice from justice to the Messenger of Allah peace be upon him, verification of: Mohammed Fouad Abdel Baqi, Beirut, House of Revival of Arab Heritage .

Second: References

- Kabaweh, Fakhr al-Din (1972), Parsing of Sentences and Semi-Sentences, Aleppo, Dar al-Asma›i .
- Amayreh, Ismail (2002), Orientalists and Linguistics curricula, (3rd edition), Amman, Dar AL-Wael .
- Amayreh, Ismail (2003), Research in Orientalism and Languag, (2nd edition), Amman, Dar Al-Wael.
- Odeima, Mohamed Abdelkhalek (2004), Studies the style of the Quran, Cairo, Dar al-Hadith .
- Abdul Jalil, Hosni, Parsing the text: A study in Parsing sentences that don’t have a place in Parsing, Cairo, Dar Al Afaq Al Arabiya .
- Al-Samerai, Fadel (1998),Arabic sentence composed and sections, Arab Academy.

Contents



UNITED ARAB EMIRATES - DUBAI
AL WASL UNIVERSITY

AL WASL UNIVERSITY JOURNAL FOR ISLAMIC & ARABIC STUDIES

A Peer-Reviewed Journal

ISSUE NO. 58
Rabi Al Aakhar 1441H - December 2019CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the "Ulrich's International Periodicals Directory"
under record No. 157016

e-mail: research@alwasl.ac.ae, info@alwasl.ac.ae



UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI
AL WASL UNIVERSITY

Al Wasl University Journal for Islamic & Arabic Studies

A Peer-Reviewed Journal - Biannual

(The 1st Issue published in 1410 H - 1990 C)

December - Rabi Al Aakhar
2019 CE / 1441 H

58

Issue No. 58



Email: research@alwasl.ac.ae
Website: www.alwasl.ac.ae